

# كلمة البرنامج اليمني للتعامل مع الألغام فيما يخص الالتزام تجاه اتفاقية حظر الألغام الفردية

## الاجتماع السابع عشر لدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام الفردية للأمم المتحدة

٢٦ - ٣٠ نوفمبر ٢٠١٨م

### نشكر رئاسة الاجتماع على منح وفد بلادي الكلمة

سيدي الرئيس السادة الحاضرون جميعاً:

بداء استخدام الالغام في اليمن منذ الستينيات مع بداية اندلاع الثورات والحروب المنتظمة في شمال اليمن وصولا الى حروب الشطرين الشمال والجنوب في مرحلة ما بعد عام ١٩٧٠م وكان الاستخدام الكثيف للألغام في الثمانينات في المناطق الحدودية وشهدة حرب عام ١٩٩٤م استخداما كثيفاً للألغام زاد المشكلة تعقيدا وتأثيرا واصبحت حقيقية وبداء التأثير اليومي الفعلي على المواطن والبنية التحتية واجمالا على حيات الناس كما ادى اندلاع حروب صعدة الستة الى زيادة في انتشار الالغام وضور نماذج جديدة للألغام من مصادر مجهولة كابتكارات محلية.

### حرب عام ٢٠١٥م لم يشهد اليمن خلال تاريخه حرب من هذا النوع من حيث:

١. مدة الحرب فهي تطوي عامها الرابع، ولا زال الطرف المسبب في هذه الحرب يستخدم الالغام دون اي وازع انساني او اي اعتبارات لحقوق الانسان على الارض.
٢. مساحة الحرب شملت كل المحاور والاتجاهات والطرق والمدن والمزارع بل والمؤسسات السيادية كالمطارات والموانئ وغيرها، وكاد تكون قد اوقفت نشاط وعمل الانسان.
٣. القوة المشاركة في الحرب اذ شاركت في الحرب وحدات من القوات المسلحة لصالح الطرف الأنقلابي والدول الاقليمية القادمة بصورة شرعية لاستعادة الدولة في اليمن ولإسناد المقاومة والجيش الوطني.

استخدمت جميع انواع الاسلحة في هذه الحرب الشاملة وهذا ادى ويودي الى تلوث الارض بالذخائر والمقذوفات التي لم تنفجر بالإضافة الى الاستخدام الواسع للألغام ونماذج مختلفة أكثر خطورة لا تميز بين المدنيين والعسكريين.

ان الاستخدام المفرط للألغام المضادة للأفراد والألغام المعدلة على سبيل المثال كالألغام المضادة للدبابات وتحويلها الى الغام مضادة للأفراد باستعمال الدواسات وكذلك العبوات النافسة بكافة انواعها ومن مصادر مجهولة لم يتم التعرف عليها بعد ولا يمكن التحقيق فيها نظرا للوضع الأمني الذي تمر فيه الجمهورية اليمنية ادى الى تعقيد مشكلة الألغام واعادة المشكلة الى نقطة الصفر مع علم مستخدمي الألغام بانها ليس موجهة لعرقلة العمليات العسكرية بل لقتل المواطنين وتعطيل مصالحهم الحيوية على الطرقات وفي المزارع والمراعي وتلوث البيئة التي يستمر تأثيرها عشرات السنين اذ يتطلب التخلص منها امكانيات كبيرة لا تمتلكها الجمهورية اليمنية حاليا الا في الحد الأدنى اذ , تؤكد المؤشرات الأولية ان المشكلة ستطول لسبب كثافة الألغام وطرق زراعتها العشوائية وتنوع مصادرها وتكاليف رفعها مستقبلا .

سيدي الرئيس الحضور الكرام:

نود ان نؤكد لكم بأن اليمن لدية تشريعاً وطنياً معمولاً به يجرم حيازة الألغام المضادة للأفراد ونتاجها وتصميمها واستيرادها وتصديرها والاتجار فيها ونقلها وتخزينها، ويفرض عقوبات على هذه الأفعال.

أن الألغام المضادة للأفراد والمستخدمه في اليمن لم تخزن او تستخدم في البلد في الماضي وانما نقلت بصورة غير مشروعة الى اليمن ولا يمكن عمل تحقيق نظرا لتقلب الظروف الأمنية واستمرارية النزاع.

ان اليمن مرحب بمشاركة أي معلومات في هذا الصدد أول بأول وكذلك التعاون مع جميع الشركاء لضمان اجراء التحقيقات عند استقرار أوضاع البلاد الراهنة.

واخيراً وختاماً اسمح لي سيدي الرئيس ان اتقدم بالشكر الجزيل اليكم ومن خلالكم الى اللجنة المعنية بالامتثال القائم على التعاون وجميع الشركاء لتفهمهم الأوضاع الراهنة في الجمهورية اليمنية.

**تقبلوا جزيل الشكر**

**وفد الحكومة اليمنية**

**جنيف ٢٦-٣٠ نوفمبر ٢٠١٨م**